الأمم المتحدة
S/2022/827
مجلس الأمن
Distr.: General
3 November 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

أشكركم على توجيه الدعوة إلى رئيس لجنة بناء السلام لكي يقدم مشورة خطية بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فيما يتعلق بالمناقشة المفتوحة حول موضوع "إدماج البناء الفعال للقدرة على الصمود في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام"، المقرر عقدها يوم الخميس، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (انظر المرفق).

وأرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) محمد **عبد المحيط**
رئيس لجنة بناء السلام

081122 071122 22-24767 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

مشورة لجنة بناء السلام المقدمة إلى مجلس الأمن بمناسبة المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري بشأن موضوع "إدماج البناء الفعال للقدرة على الصمود في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام"

ترحب اللجنة بإتاحة الفرصة لها لتقديم ملاحظاتها بمناسبة المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن موضوع "إدماج البناء الفعال للقدرة على الصمود في عمليات السلام من أجل تحقيق السلام المستدام". وإذ تسلّم اللجنة بأهمية أوجه التآزر والتكامل بين بناء السلام وحفظ السلام والحاجة إلى مزيد من التعاون بين اللجنة ومجلس الأمن، ولا سيما عندما ينظر المجلس في ولايات البعثات، فإنها تود الإدلاء بالملاحظات التالية:

بالنظر إلى أن المكاسب التي تحققها البلدان في بناء السلام وانتقالها إلى الاستقرار والتنمية تعترضهما بصورة متزايدة مخاطر وتهديدات جديدة، كثيرا ما تكون ذات بعد إقليمي، فإن اللجنة ملتزمة بدعم التركيز الجماعي على كفالة أن تكون عمليات السلام ملائمة للغرض المنشود منها، بوسائل منها تعزيز أثر هذه العمليات على بناء السلام والحفاظ عليه، تمشيا مع إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتشدد اللجنة على أن تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها يجب أن يراعيا الديناميات السائدة في البلدان المضيفة وأن يسهما إسهاما فعالا في السعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة بوسائل منها تقديم الدعم، في حدود قدراتها وإمكانياتها، إلى العمليات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها، وهي أمور هامة في بناء السلام وفي التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. ويمكن أن يكون هذا النهج تدبيرا حيويا لمنع تجدد النزاعات.

وتلاحظ اللجنة أن المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والمحلي حاسمة الأهمية للحد من الضعف وتعزيز العقد الاجتماعي وحماية المواطنين وتمكينهم وتعزيز الثقة في المجتمع. ويتطلب بناء السلام والحفاظ عليه نظرة كلية وشاملة من حيث صلتهما بمنع الانتكاس مرة أخرى إلى النزاع وبإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وعلى وجه الخصوص، تود اللجنة أن تشير إلى أهمية عمليات إصلاح قطاع الأمن المخصصة حسب السياق والتي تقودها البلدان وتشمل الجميع وتتخذ من الناس محورا لها وتسترشد باحتياجات جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. ويشكل إصلاح قطاع الأمن جزءا لا يتجزأ من الانتقال من النزاع إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل إصلاح قطاع الأمن مبادئ الحكم الرشيد، والإدارة الاحترافية والفعالة للموارد العامة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. وتود اللجنة أيضا أن تشير إلى أهمية إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات الاجتماعية واللجوء إلى القضاء، بما في ذلك على الصعيد المحلي.

وتشدد اللجنة على أهمية إشراك المجتمع المدني والسكان المحليين وحفزهما على المشاركة، وتشير إلى أن شمول الجميع، على النحو الذي ذكره مجلس الأمن أيضا في قراره 2282 (2016)، أمر أساسي للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام الوطنية من أجل ضمان مراعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع. وتشير اللجنة أيضا إلى التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي المعنون "سبل تحقيق السلام: النهج

الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، الذي يؤكد أهمية شمول الجميع للمساعدة في معالجة المظالم وأوجه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتسلّم اللجنة بأهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المساهمة في عمليات السلام التي تهيئ الظروف المؤاتية للاستقرار والسلام الدائم. ويمكن أن يساعد تيسير مشاركة المرأة على الصعيد المحلي في سياقات بناء السلام وحفظ السلام على معالجة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في هذه العمليات، بما في ذلك الجوانب الهيكلية والسلوكية للقطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وتسلّم اللجنة بأن المساهمات المشتركة لحفظة السلام من النساء والشبكات والمنظمات النسائية المحلية تكفل أن تكون شواغل المرأة جزءا من جهود منع نشوب النزاعات وحلها. وتعزز الاستراتيجية الجنسانية للجنة، التي اعتمدت في عام 2016 واستعرضت في عام 2020، وخطة العمل المرتبطة بها، مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، من خلال استضافتها بشكل منهجي في مناقشات اللجنة، ودعم مشاركة منظمات بناء السلام التي تقودها النساء في جهود التخطيط وتحقيق الاستقرار في مرحلة التعمير والإنعاش بعد انتهاء النزاعات، وضمان تعميم مراعاة الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في مناقشات اللجنة التي تجري على الصعيدين القطري والإقليمي. وكما أبرز مجلس الأمن في قراره 2594 (2021)، تشجع اللجنة المجلس على مواصلة كفالة إدراج التحليل الجنساني الشامل والخبرة التقنية في مجال الشؤون الجنسانية في جميع مراحل تخطيط البعثات، وتنفيذ الولايات واستعراضها، وعمليات الانتقال.

وتشدد اللجنة على أن الشباب يمكن أن يضطلعوا بدور حاسم في منع نشوب النزاعات، وقد ثبت أنه عندما يشارك الشباب مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في عمليات السلام، فإن النتائج عادة ما تكون أدوم وأكثر قابلية للاستمرار. وقد اعتمدت اللجنة خطة عمل استراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام لدعم مساهمات الشباب في بناء السلام وتعزيز دعمها لمشاركة الشباب على نحو أكثر جدوى، مما أسفر عن مشاركة بناة السلام الشباب في ما يقرب من نصف اجتماعات اللجنة المعقودة في عام 2021. وتشجع اللجنة مجلس الأمن على يراعي منظورات الشباب في مداولاته. وتشدد اللجنة أيضا على أهمية ضمان قيام عمليات السلام بوضع وتنفيذ استراتيجيات مخصصة حسب السياق بشأن الشباب والسلام والأمن، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2535 (2020).

وتؤكد اللجنة أهمية أن تعمل عمليات السلام عن كثب مع طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة في التحضير لعمليات الانتقال المستدامة التي تمر بها عمليات السلام. وتؤكد اللجنة أهمية التحليل ذي الصلة لتحديد الأولويات الوطنية لبناء السلام التي تتطلب المساعدة. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة مجلس الأمن على النظر في كيفية استرشاد أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها عمليات السلام بأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بغية تعزيز التكامل مع عمل الأفرقة القطرية استنادا إلى الأولويات والاستراتيجيات التي تحددها الحكومات المضيفة.

وتود اللجنة أن تشدد على أهمية هيكل بناء السلام لدعم المسؤولية والقيادة الوطنيتين في بناء السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود التي تقودها البلدان للانتقال من النزاعات إلى الاستقرار والتنمية والسلام المستديم. كما تشجع اللجنة البلدان على الاستفادة من لجنة بناء السلام في جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال بناء السلام، بما في ذلك لأغراض التدريب وبناء القدرات، وتبادل أفضل

الممارسات، وجمع الدروس من البلدان التي استضافت عمليات السلام وأحرزت تقدما في التصدي لتحديات بناء السلام المعقدة.

وتود اللجنة أن تبرز الدور الهام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الإدارة البيئية في البلد المضيف، حسبما وحيثما صدر لها تكليف بذلك. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة على تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من الأثر البيئي العام لعمليات حفظ السلام، على النحو الذي ذكرته الجمعية العامة في قرارها 274/76.

واللجنة ملتزمة بتعزيز أثر عمليات السلام عن طريق عقد اجتماعات للبلدان المضيفة وشركائها بشأن خطط اللجنة المتعلقة بجهود بناء السلام وتحدياته. وتعرب اللجنة عن اعتزامها الإسهام، من خلال عملها في جمهورية أفريقيا الوسطى، ضمن خطط قطرية محددة أخرى، في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في البلد، دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعقاب التزام حكومة جنوب السودان مؤخرا بإطلاع اللجنة، لأول مرة، على التحديات التي تواجهها في مجال بناء السلام وعلى الجهود المبذولة لإنشاء هيكل لبناء السلام على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية والإنسانية والإنمائية الكبيرة، أعربت اللجنة عن التزامها بدعم جنوب السودان في جهود بناء السلام التي يقودها البلد على جميع المستويات.

وأخيرا، تشدد اللجنة على الحاجة إلى وضع خيارات لكفالة توفير الموارد الكافية لأنشطة بناء السلام الصادر بها تكليف التي تضطلع بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذ تشير اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 305/76 بشأن تمويل بناء السلام، فإنها تشدد على أهمية توفير التمويل الكافي لدعم أنشطة بناء السلام أثناء مراحل الانتقال وطوال دورة حياة عمليات حفظ السلام.